●● سوف تشهد مضابط مجلس الشعب أن هذه الجلسات التى عقدها المجلس خمسة أيام متتالية لمناقشة مشروع قانون الأحزاب هى أخطر الجلسات التى عقدها المجلس على الإطلاق ، وأكثرها خصوبة . .

● المهندس سيد مرعى

قانون الأحزاب عيد للديمقراطية.. ولكن!

زهير الشايب

يحار المرء حقا وهو يحاول أن يتناول مادار فى هذه الجلسات . لكثرة الآراء التى قيلت ، وخطورة المبادىء التى طرحت . . وتزيد حيرته أكثر بسبب تعدد الزوايا التى يمكن أن ينظر منها إلى هذه الأمور . .

ومع ذلك فقد اخترت - رغم كل شىء - أن أنظر فقط من زاوية الصديق لتجربة الديمقراطية الرائعة التى نمر بها بلادنا والتى كانت التطور العظيم والطبيعى لثورة مايو ١٩٧١ . . تلك التى أرست دعائم الحرية فى مصر بعد غياب طال فأثبتت بانتصار أكتوبر الخالد أن الأحرار وحدهم هم الذين يحرزون النصر ، وأن الفساد والعفن لا ينبتان إلا فى ظل سيطرة رأى واحد . . مهما يظن هذا الرأى أنه الصحيح .

أسباب لها وجاهتها

أما لماذا يقف المرء وفئة الصديق ، فلأن المناقشات الساخنة التى دارت فى المجلس قد انتهت عند التصويت نهاية غير متوقعة وغير سارة ، لقد انسحبت المعارضة من القاعة . وقيل إنها ستظل تصر على هذا الموقف ، وتحدث الدكتور فؤاد محيى الدين سكرتير حزب مصر الى الصحف مشيرا إلى ذلك بأن ديكتاتورية الأقلية تريد أن تفرض وصايتها ◄◄

على الأغلبية .. فى نفس الوقت الذى نتذكر به المعارضة من « ديكتاتورية الأغلبية » ..

● ● ● وهذا الشد والجذب ليس فى صالح هذا . وليس فى صالح التجربة الديمقراطية نفسها . وهى بعد وليدة غضة لأسباب لن يكون مضيعة للوقت أن نورد بعضها :

١ - أن النقد أمر ضرورى ولازم لقيام حياة ديمقراطية حقة . وخاصة أن ميراثنا من الشكوك كبير وعميق . وأن الشاكين والمشككين كثيرون .

٢ - أن هذا الخلاف يتم - ولابد أن يتذكر ذلك كل الأطراف - بين فرقاء ديمقراطيين . أى بين أطراف تؤمن جميعها - على اختلاف درجاتهم فى هذا الإيمان - بالديمقراطية .. بمعنى ضرورة انحسار الرأى الواحد . وضرورة تعدد الآراء . وضرورة تنظيم هذه الآراء فى أطر حزبية . ولابد أن يدرك كافة هؤلاء الفرقاء أن هناك من يتربص بهم جميعا . ويكفى أن نشير إلى بعض الاتجاهات التى لا ترى مشروعة إلا أفكارها وأنها وحدها التى تملك الصواب وغيرها جميعا على خطأ . والتى تتخذ أسلوب نصبة الخصوم فكريا رجمها طريقة وحيدة « لديمقراطيتها » .

٣ - أن نجاح هذه التجربة الديمقراطية أصبح مسألة حياة أو موت . دون مبالغة فى التعبير . وقد يكون مفيدا هنا أن نقول إن الأمر لا بد أن يحسم لصالح الديمقراطية . وإن الحياة السياسية لا تجد أمامها سوى طريقتين .. إما الديمقراطية الكاملة وإما الديكتاتورية الكاملة . أما نظرات نصف الديمقراطية فهى نظرات حبلى بكثير من الاحتمالات . حيث تحتشد كل الأطراف وتستعد . وحيث يسعى كل طرف للانتصار الحاسم . ولما كانت وسائل الديمقراطية على الدوام ديمقراطية . أى لا تتميز بالتنظيم الصارم والفكر الموحد الطاغى فإن الانتصار « فى المعركة » سيكون حليف غرمائها على الدوام لأنهم أكثر تنظيما وانضباطا . وبالتالى الأقدر على التحرك وتوجيه الضربات القاصمة .

٤ - أن المسار الديمقراطى هو وحده الكفيل بنجاح تصحيح المسار الاقتصادى كما أوضح ذلك بجلاء الدكتور القيسونى .

مسئولية من ؟

وإذا ما سلمنا بصحة ما سبق .. فإن السؤال الذى سيطرح نفسه : على من يقع المسئولية فى مرحلة الانتقال هذه ؟ والجواب أنها تقع بالضرورة على الجميع . ولكن ..

ودائما يبرز هذا التحفظ : ولكن . هل نطلب من الأغلبية أن تتخلى للأقلية عن تسليمها حقها الديمقراطى فى السيادة . أم نطلب من الأقلية أن تتصاغر لرأى الأغلبية كما تقضى الديمقراطية بذلك . وبهذا تضيع كل الحجج التى تبديها هباء . ويعود رأى الأيدى التى رافقت أكثر مما تعود الحجج الوجيهة التى أبديت ؟ هنا يولد الفرق الدقيق والرهيب للغاية بين الديمقراطية وديكتاتورية الأغلبية .

إن من حق الأغلبية أن تسيد فكرها ورأيها لكن عليها أن تقتنع به : أن تدل بالحجج والبراهين القوية التى تدعمه . عليها أن تقنع الأقلية بالمنطق قبل أن تهزمها بالانتزاع . فحين تفوز الأغلبية بالانتزاع مع تقديم البراهين القوية تسحق وصف الديمقراطية . أما عكس ذلك . فإن الأمر سيصل بنا إلى طريق مسدود . إننا بشر . ولنضع أنفسنا فى مكان نائب معارض . وقف يتحدث طويلا . ويقدم الحجة تلو الحجة لتبرير رأى أو تفسير أو الاعتراض عليه .. وبعد كل هذا المجهود لا يجد لما قال أى صدى فالأغلبية ستصم أذنها عن كل ما قال وما يقول وما سيقول . أيطول لنفسه بعد ذلك . وبعد تكرار ذلك . ما جدوى أن أتحدث والقرار مفهوم ومؤكد سلفا ؟ وبدون حاجة للانسحاب وتسجيل المواقف سيسكت . أو سيفقد الرغبة من تلقاء نفسه فى الكلام . هل سيظل يقول ما يقول « للتاريخ » ؟ لكن هذه كلمة مطاطة . فبطن التاريخ أوسع من بطن حوت . وكم من كلام ونعال نفت لوجه « التاريخ » ذهبت دون أثر . حتى للحد نفدت الكلمة نفسها كل معنى . وهكذا تتعدد مسئولية حزب الأغلبية . وبوضوح .

ولكن ماذا عن الأقلية . هل ستستمرى هذا التبرير لكى تدير فى غيها فتصادر على الأغلبية حقها . كلا فالامتناع والانتناع هو السبيل . وليست هنا أصادر على حق الأغلبية فى أن تسود . لكننى أطالبها فقط أن تلتزم الأراء المقنعة .. وفى هذه الحالة ستنال أصواتا كثيرة من جانب المعارضة نفسها .. كما حدث فى مرات كثيرة .

والآن .. ماذا يقول القانون نفسه ؟

ويظل الكلام السابق نظريا فقط ما لم ندعمه بشىء مما دار أثناء مناقشة القانون . ولا بد من البداية أن نسجل للمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب قدرته الفائقة على إدارة دفة الحوار بذكاء وحضور شديدين . كما لابد أن نشيد بروحه المرحة التى تذيب الكثير من الخلافات وتحنى الكثير من المتاعب والخصومات أيضا . ولقد أتسع صدره لكل نقاش أو حتى كلام . وأعطى الكلمة لكل من يطلبها وأتاح الفرصة لكل رأى أن يوضح نفسه . لكن لابد أن أؤكد فى نفس الوقت « تحرسه » الشديد .

● ● ● من البداية ثار السؤال : هل نحن فى حاجة إلى قانون لتنظيم قيام الأحزاب ؟ ويمكن القول بأن الاجابة لم تخرج عن ثلاث إجابات .

الإجابة الأولى :

ترى الاكتفاء بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ الذى لفق على الأحزاب القائمة . واعتبار أن حق تكوين الأحزاب حق

● د / فؤاد محيى الدين

● د/حلمى مراد

مكتسب للشعب المصرى . دون حاجة إلى نص فى دستور أو قانون ويمثل هذا الرأى كمال سعد وإلى حد ما ممتاز نصار والدكتور القاضى والدكتور حلمى مراد ومصطفى كامل مراد وآخرون .

الإجابة الثانية :

ترى أننا هنا بصدد وضع دستورى قائم . فهناك المادة الخامسة من الدستور الذى ينص العمل السياسى عليه . والمادة ٥٥ من الدستور التى تعطى المصريين حق تكوين الجمعيات غير كافية للقيام الأحزاب . ومن هنا فقد دفع العضو أحمد ناصر من البدايه بعدم دستورية القانون الحالى لمخالفته الصريحة لنصوص الدستور . وإن كان العضو عبد الفتاح حسن قد حمل الإشكال الدستورى بالإشارة إلى الاستفتاء التى تم فى فبراير ووافق فيه الشعب على قيام الأحزاب .

وتأكيدا لهذا الحق الوارد فى الاستفتاء فقد اقترح الدكتور جمال العطيفى أن تتضمن القانون المادة الثالثة منه . والتى تتحدث عن حق المصريين فى إنشاء الأحزاب السياسية . وقد أخذ بهذا الرأى .

أما الإجابة الثالثة :

فترى الأخذ بفكرة الضوابط حتى

هوامش

● كم حزبا فى مجلس الشعب الحالى ؟

قام العضو على سلامة (مستقل) برد على كلمة للعضو فكرى مكرم عبيد (أحرار اشتراكيين) فقال : تقولون إننا نعادى الحرية . نحن طيلة تاريخنا نقف مع الحرية وناصرها .

وسأله المهندس سيد مرعى

- من « نحن » يا أستاذ على ؟

فقال بعد تردد قصير

- نحن .. الوفديين .

وتحدث عادل عبد بإسهاب عن التيار الإسلامى المسيطر على الجامعات والذى لم يمثل تمثيلا كافيا فى المجلس الحالى .

وهنا قام الدكتور فؤاد محيى الدين يقول :

- كنت أتصور أن المجلس الحالى يضم ثلاثة أحزاب : حزب مصر . والأحرار الاشتراكيين . وحزب التجمع .. بالإضافة إلى الإخوة المستقلين لكنى الآن أكتشف وجود أحزاب أخرى معنا فى القاعة .. مرحبا بها ما دامت تعمل لمصلحة مصر .

● فى تعليقه الأخير على المناقشات . قال الدكتور العطيفى بصراحته .. « الشديدة » أحيانا : إن كثيرين من أعضاء المجلس الحالى كانوا يعارضون قيام الأحزاب . وهم الآن يطالبون بقيامها بدون قيود . كما أن كثيرين ممن يهاجمون الاتحاد الاشتراكى كانوا أعضاء بارزين فيه .

وهنا عقب علوى حافظ وأسلك بالميكروفون مقاطعا الدكتور العطيفى موجها إليه « كلمات عاتلة » .. فطلب إليه المهندس سيد مرعى أن يسكت :

- زعلان ليه يا علوى .. ما أنا نفى كنت أمين الاتحاد ومش زعلان !

● صفق أعضاء حزب مصر طويلا بعد التصويت على الفقرة الأولى من المادة السابعة فقد أخذ الرأى عليها فقرة فقرة . فقال لهم رئيس المجلس :

- كفاية بقى .. بلاش فرفرة .

● من الأعضاء الذين يلفتون النظر فى المجلس الشيخ محمد مسعود نائب الزاوية الحمراء . فاطرح مرة الدكتور محمود القاضى فقال له الأخير :

- اسمع لكى تفهم .

وانتهزها المهندس سيد مرعى فرصة لإعطاء جو من المرح على الجلسة الهادئة فأعطى الكلمة للشيخ مسعود ليقاطع الدكتور القاضى . فقال الدكتور القاضى بحذق . مبررا :

- أنا لم أخطىء . فهو لكى يفهم لابد أن يسمع .

وقال الشيخ مسعود بلغة عربية سليمة للغاية :

- هذا رجل موتور لأنه تحدث عن

● محمود القاضى

لا تتحول الحرية إلى فوضى، وحتى نجنب مصر متاهة الأحزاب الكثيرة والتشرذم ونضمن قيام أحزاب جادة وقوية. وفى ثنايا هذا الرأى نجد اتجاهات عديدة.

١ ـ اتجاه يجيز إلغاء هذه الضوابط أو التقليل منها بقدر الإمكان ومن هؤلاء محمود أبو رانية والدكتور العطيفى الذى أكد أن كثرة التفاصيل وتفاصيل التفاصيل التى يثيرها الأعضاء ستحول القانون إلى قانون للمناير وليس قانونا للأحزاب.. وقد شارك فى هذا الرأى كثير من نواب المعارضة بالإضافة إلى عمر أبو ستيت وليلى تكلا وعلوى حافظ.

٢ ـ اتجاه يطالب ببقاء الضوابط كما هى عليه، ويمثله مقرر اللجنة التشريعية فتحى الكيلانى ويوسف نصار وحافظ بدوى. ويرى أن لها وجاهتها.

٣ ـ اتجاه يؤيد هذه الضوابط ويضيف إليها ضوابط جديدة.

وتعتبر المادة السابعة أبرز مثل لظهور كل هذه الاتجاهات والآراء المتعارضة. فهذه المادة تشترط لقيام الحزب أن يقدم إخطار كتابى إلى أمين اللجنة المركزية موقع عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين بشرط أن يكون من بينهم عشرون على الأقل من أعضاء مجلس الشعب.

لماذا عشرون عضوا من أعضاء مجلس الشعب؟ كان هذا سؤالا ملحا من كل المعترضين. ودافع العضو حسن عرفة بعدم دستورية هذا الشرط لأنه سيقصر تكوين الأحزاب على أعضاء مجلس الشعب فى حين أنه حق مقرر للشعب كله. وأكد الدكتور محمد حلمى مراد أن القانون الحالى لابد أن يبيح تكوين الأحزاب وألا يكون مانعا لها وإلا تعارض مع المادة ٥٥ من الدستور.

وطالب كل نواب المعارضة بإلغاء شرط العشرين عضوا، وكذلك عدد من نواب الأغلبية من بينهم أبو رانية. واقترح عادل عبد أن يقل العدد فى حالة الإصرار على

● نوال عامر

وجود عدد ما إلى ٣ إذ لا يصح أن يكون هناك حزب معترف به وخاض الانتخابات فى حرية واتيحت له كل الفرص ولم يحصل إلا على ٣ أعضاء، ثم نطالب حزبا لم يتم بعد، ولم يخض الانتخابات بأن يحصل على عشرين عضوا من المجلس الحالى، واقترحت ليلى تكلا إنزال العدد إلى عشرة.

قيود جديدة

لكن السيدة نوال عامر أضافت إلى هذه الشروط ضرورة أن يكون نصف عدد الخمسين عضوا المؤسسين من العمال والفلاحين. وطالبت ليلى تكلا بأن يكون ربع العدد من النساء، فى حين رفض الدكتور العطيفى فى كلمة سهبة هذه الشروط الجديدة مطالبا هو الآخر بإنقاص العدد إلى عشرة مؤكدا أن من الخطورة بمكان أن ينص على شرط الـ ٥٠٪ هذا لأنه حسبما قال «نص ظاهره الرحمة وباطنه العذاب» وأنه يكفى فى هذا الصدد ضمان النسبة العددية للعمال والفلاحين فى المجالس البرلمانية وكل الانتخابات.. وبعد أن أكد حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير حزب الأغلبية تمسك الحزب بهذه الشروط. مضافة اليها الشروط الجديدة التى طلبتها السيدة نوال عامر.. جاء التصويت فى غير صالح كل التعديلات المطلوبة سواء بالحذف النهائى للمادة أو التخفيف منها. ووافقت الأغلبية على المادة بلا تعديل، بل بإضافة هذه الضوابط الجديدة. وانسحبت المعارضة.

كلمة إلى حزب الأغلبية

من موقع الصديق مرة أخرى أحب أن أقول لحزب الأغلبية إن بعض الانتصارات قد تكون بلا جدوى، بل قد يكون ثمنها مكلفا. لقد قدمت المعارضة وبعض أعضاء حزب الأغلبية رأيها مدعوما بالحجج والبراهين.. لكن حزب مصر لم يقدم الكثير من الحجج المقنعة التى يمكن بها تبرير تمسكه بهذا الشرط.

وإذا تأملنا الأمر بعد أن انتهى نقد نرى أن هذا الشرط سيكون خطرا على حزب مصر نفسه. ذلك أن أى حزب ينشأ ويريد لنفسه ٢٠ عضوا من أعضاء المجلس ليشاركوا فى تأسيسه، سيتجه حتما إلى حزب الأغلبية ليحاول اجتذاب عدد من أعضائه، فاليسار لا يملك سوى ثلاثة أو أربعة اصوات. واليمين لا يملك سوى ١٢ صوتا، أما المستقلون فيملكون ما يقرب من ٣٠ عضوا لكنهم منقسمون وينتمون إلى اتجاهات شتى.

ولابد أن نهمس فى أذن حزب مصر بأن عليه أن يكون مرنا فى لعبة السياسة، لو افترضنا أن الحزب لسبب استراتيجى أو تاكتيكى متمسك بمبدأ العشرين عضوا، ألا كان الأجدر به فى مشروع القانون أن ينص على ثلاثين مثلا. ثم يستجيب تحت إلحاح المعارضة، ليجعل العدد عشرين فيدر بذلك كأنه قدم تنازلات فى حين أنه لم يفعل شيئا

ومن جهة ثانية فإن القول بأن شرط العشرين عضوا قد يتيح «للإخوة» المستقلين فرصة إنشاء حزب لهم. وبذلك يتيسر قيام حزب رابع ويمكن كذلك قيام حزب خامس على نحو ما وهذا يكفى. قول مردود عليه فى الواقع.. فنحن بإزاء تشريع لمصر كلها وليس «للإخوة المستقلين» وهذا ما قاله الدكتور محمود القاضى ردا على ذلك

ومع ذلك فقد تكون الضوابط مطلوبة فى مرحلتنا هذه، ولنتذكر أننا الآن نتحدث عن أحزاب وحرية دون أن نتهم بالخيانة أو الرجعية ●

أشخاص..

عندئذ سحب منه المهندس سيد مرعى الكلمة قائلا:

ـ شكر الله سعيكم يا عم الشيخ مسعود.

.. وواصل الدكتور القاضى كلمته..

● لابد أن يشهد كل من راقب الجلسات بوعى ببراعة المهندس سيد مرعى وبشكل خاص الطريقة التى عرض بها للتصويت الفقرة التى طالب بإدخالها العضو محمد السعيد جبر ونالت موافقة كل الأعضاء والتى تطالب بالتزام كل حزب بمبادىء الشريعة الإسلامية.. فقد وافق الجميع بفضل براعة العرض وتوقيت التصويت على ألا تتعارض مبادىء الحزب مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

وحين اعترض عمر أبو ستيت بعد أن تم الأمر على هذا النحو على أن «لا تتعارض» لا تساوى «يلتزم» قال له بلباقة وسعة صدر: من حقك أن تعترض. أثبتوا رأيه بالمضبطة. وهذه واحدة من الكلمات التى يقولها بعض الأعضاء للتاريخ!

● «إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون»..

لا أدرى لماذا تذكرت هذه العبارة من منشور نابليون إلى المصريين عند قدوم الحملة الفرنسية. وأنا أستمع إلى الشيخ صلاح أبو اسماعيل وهو يتحدث عن الدين والأحزاب حين تلا رسالة سلمها إليه النائب كمال أحمد (مستقل) يقول فيها كاتبها: إننا رغم كوننا «ناصريين» فإننا نؤيد قيام حزب إسلامى، فالناصريون هم أيضا مسلمون.. ربما تذكرتها لأن العبارتين متشابهتان وإن كان البعض قد يرى أن الظروف هنا وهناك.. تختلف!

● ويلفت النظر كذلك أن خالد محيى الدين وقبارى عبدالله وأبو العز الحريرى (يسار).. قد رفعوا أيديهم عالية.. مؤيدين ضرورة التزام الأحزاب بمبادىء الشريعة الإسلامية!

● وطالب النائب أحمد طه (يسارى مستقل) بضرورة التزام الأحزاب بالصراع ضد أعداء الشعوب الاستعمار والصهيونية والتفرقة العنصرية.. وصاح النواب هنا وهناك: والشيوعية، والشيوعية. كما طالب النائب المحترم كذلك بالتزام مكافحة الاستعمار وتساءل: ما موقفنا لو أن حزبا مثلا استنكر تدخلنا فى حرب كحرب اليمن مثلا؟

● اقترح النائب عادل عيد استبعاد وحذف كلمة اشتراكية وأن تستبدل بها كلمة عدالة اجتماعية فالاشتراكية كما يقول مذاهب، من بينها الاشتراكية العلمية والماركسية. كما أن الاشتراكية عندنا بدأت تعنى الشىء ونقيضه فباسمها تمت المصادرات والحراسات والاعتقالات وباسمها فتحت المعتقلات وصفيت الحراسات.

● للمرة الرابعة أو أكثر خلال هذه الدورة البرلمانية تصبح مجلة أكتوبر محور حديث السادة الأعضاء، وفى هذه المرة أشاد العضو عبد الفتاح حسن بالحديث الهام الذى أجراه الأستاذ أنيس منصور مع السيد إسماعيل فهمى فى العدد قبل الأخير عن الحريات والديمقراطية واعتبر السيد العضو حديثا رائعا جديرا بالتقدير.

● نبه المهندس سيد مرعى عند التصويت على المادة السابعة أنها مؤقتة ومرهونة بالفصل التشريعى الحالى. ولمد سبقه إلى ذلك كل من السيدين الدكتورين السيد على السيد وجمال العطيفى، وإن كان الأخير قد اقترح أن ينتهى العمل بها فى بداية السنة الأخيرة من الفصل التشريعى لحكمة واضحة.

وعارض الدكتور فؤاد محيى الدين فى البداية. لكن المهندس سيد مرعى أصر على موقفه وتساءل:

هل سيظل المجلس الحالى وصيا على الحياة البرلمانية فى مصر إلى الأبد. وبعد قليل قال الدكتور فؤاد محيى الدين: إن الحكومة نزولا منها على رغبة السيد رئيس المجلس توافق على جعل أحكام هذه المادة أحكاما مؤقتة.. فقال رئيس المجلس: لا.. ليس بناء على رغبتى، فقال الدكتور فؤاد فى الواقع إنها رغبتك..

● وكم كنت أحب أن تظل المداولات «فى مثل هذه الأمور الكبرى» داخل نطاق الحزب وليس هكذا علنا أثناء الجلسات.